

السلطات السعودية تتصدر دول العالم في ترحيل العمالة



وأوضحت البيانات التي عُرِضت أمام البرلمان الهندي أن سلطات النظام السعودي قامت بترحيل 11,000 مواطن هندي خلال العام الجاري، وهو رقم يتجاوز بأضعاف ما سجلته دول كبرى كالولايات المتحدة، مما يسلب الضوء على سياسات التهجير القسرية التي ينتهجها النظام ضد العمالة الوافدة التي ساهمت في بناء بنية المملكة التحتية لعقود.

وفي قراءة تحليلية فإن العمالة الهندية، التي يتركز معظمها في قطاعات الإنشاءات والخدمات المنزلية، تقع ضحية لنظام الكفالة والسياسات التعسفية التي تلاحق العمال بتهم فضفاضة مثل الهروب من صاحب العمل أو مخالفة تصاريح الإقامة، وهي في الغالب نتيجة لتعنت الكفلاء أو وقوع العمال ضحية لشبكات النصب والاحتيال التي تعمل تحت أعين السلطات.

وتشير تقارير حقوقية إلى أن الإجراءات السعودية في الاحتجاز والترحيل تفتقر لأدنى معايير العدالة الإنسانية والقانونية، حيث يُحرم العامل من حقوقه المالية أو فرصة الدفاع عن نفسه قبل ترحيله.

وتأتي هذه الحملات المكثفة من الترحيل لتكشف زيف الادعاءات حول تحسين بيئة العمل أو حماية حقوق الإنسان، حيث يواصل النظام السعودي استخدام سلاح الترحيل الجماعي كوسيلة للضغط الاقتصادي والتخلص من الالتزامات تجاه العمالة التي تعاني من ظروف معيشية قاسية.